«هلا والله، هذا من جماعتنا!»

العشائرية السياسية والاقتصادية في الغرب

. فيصل القاسم * .

لا تنخدعوا!

كثيرًا ما نَسْمع أو نردِّد عبارات من قبيل: «هذا الرجل من جماعتنا» أو «هذا من رَبْعنا.» لكنْ مخطئٌ تمامًا مَنْ يعتقد أنّ هذه الكليشيه محصورةٌ بثقافتنا العربية العشائرية. فالحقّ أنّ ظاهرة المحسوبية، وحتى الواسطة، ليست حكرًا علينا أبدًا؛ بل قد تكون أقلَّ استفحالاً وتجذرًا في مجتمعاتنا ممّا هي عليه في المجتمعات الأوروبية والأميركية التي تدّعي الانفتاحَ والتسامحَ والتعدديةَ.

كلُّنا يعرف أنّ النظام الاقتصادي السائد في الغرب هو النظام الرأسمالي، الذي يعتمد أساسًا على الفردية الضيقة والاحتكارية الحصرية. وقد أنتجت الرأسماليةُ العديدَ من الجماعات السرية المنغلقة والخطيرة: فعصابات المافيا مثلاً لا تضاهيها أيّةُ عشيرةٍ أو قبيلةٍ عربية من حيث الترابط والتماسك والتقوقع، وهي وُجدتْ أولَ ما وُجدتْ في أوروبا وأميركا لا في الوطن العربي أو العالم الإسلامي. ولا ننسى أيضًا المحافلَ الماسونيةَ التي تعتمد على العصبية والتآزر السري ومداراةِ أعضائها بعضهم البعض وتفضيلهم بعضهم لبعض على بقية بني البشر. وهل نسينا أيضًا ذلك الشعارَ المافيوي الشهير الذي رفعه الرئيس بوش: «مَنْ ليس معنا فهو ضدنا»؟ ومن ثم، أرجوكم أن لا تنخدعوا بما يُسمى بالنزاهة أو المهنية أو الموضوعية أو الانفتاح أو حتى الديمقراطية الغربية، وأن لا تَبدوا عفيفين أو موضوعيين أو حياديين أو منفتحين أكثرَ من اللازم عندما تواجهون شخصًا أوروبيًا أو أميركيًا ـ سياسيًا كان أمْ تاجرًا. أمْ رجلَ دين. وهاكم بعض الأمثلة الصارخة على المافيوزية الغربية في الإعلام والسياسة والاقتصاد.

العشائرية الأميركية في السياسة

صحيح من الناحية النظرية أنّ الرئيس الأميركي وأعضاءَ الكونغرس الأميركي يَصِلون إلى سدّة الحكم والقيادة من خلال الانتخابات. وصحيح، نظريًا أيضًا، أنّ وسائل الإعلام الأميركية تبدو ظاهريًا مستقلةً عن الدولة. وصحيح أيضًا أنّ الشركات الأميركية قد تبدو لنا متحررةً من سطوة البيت الأبيض. لكنّ الأمور ليست بهذه البساطة.

فالدولة الأميركية أقربُ إلى شركة عائلية أو قبلية منها إلى الدولة الديموقراطية المزعومة، كي لا نقول إنّها أقربُ إلى «محافل» متعاضدة أو مساهِمة. فلو نظرنا إلى الفريق المقرَّب من الرئيس بوش لوجدنا أنّهم لم يصلوا إلى مناصبهم بفضل عبقريتهم النادرة، بل بفضل علاقاتهم ومصالحهم واتصالاتهم وقربهم من الرئيس. وكي لا يكونَ كلامُنا مجردَ تنظير، فلننظرْ إلى الدائرة التي تحيط بالرئيس الحالي جورج بوش. فوزيرة الخارجية كوندااليسا رايس كانت شخصية مهمة في شركة «شيفرون» النفطية، إلى حدّ أنّ الشركة كرَّمتْها (عندما خرجتْ منها لتصبح مستشارةً للرئيس) بإطلاق اسمها على إحدى كُبْريات ناقلات النفط العملاقة. أما نائب الرئيس دِكْ تشيني فكان يَعْملَ فيَ أهم شركة مختصة في صناعة أنابيب النفط في أميركا، وهي شركة «هاليبيرتون» العملاقة التي كرّمته أيضًا عندما خَرَجَ منها بإكرامية نهّاية الخدمة التي بلغ قدرُها أربعةً وثلاثين مليون دولار فقط لا غير. حتى وزير الداخلية الأميركي كان رئيسًا لشركة نفط قبلَ أن يأتي إلى واشنطن. أما مبعوث الرئيس الخاص إلى أفغانستان فقد كان مستشارًا كبيرًا في «يونيكال،» أكبرِ شركة نفطية في أميركا، وهي التي كان يعمل فيها حميد قرظاي قبل أن يصبح أيضًا رئيسًا لأفغانستان التي غَدَتْ بدورها ممرًا لخط أنابيب النفط الأميركي القادم من بحر قزوين. وعندما وَقّعتْ شركةُ «يونيكال» مذكّرةَ تفاهم مع الجهات المعنية لتمرير خط أنابيب من

* ـ إعلامي عربي. مقدّم برنامج «الاتجاه المعاكس» في قناة الجزيرة، قطر.

تركمنستان إلى باكستان عبر أفغانستان، كان ذلك نيابةً عن عدد من الشركات، من بينها: «إنرون» و«أموكو» و«بريتِشْ پيتروليوم» و«شيفرون» و«إكسون» و«موبيل.» أما الذين توصّلوا إلى تلك الصفقة فكانوا دِكْ تشيني وزير الدفاع السابق نائب الرئيس الحالي، وجيمس بيكر وزير الخارجية السابق، وبرينت سكوكروفت مستشار الأمن القومي السابق لدى الرئيس بوش الأكبر. وبيكر وتشيني، تحديدًا، هما من كبار العاملين في المجال النفطي. والمدهش أنّهم كلّهم خَدَموا في إدارة الرئيس السابق. وهل نسينا أنّ بوش وأفرادَ عائلته قد جمعوا ثروتَهم الهائلةَ من تجارة النفط، وأنّ الرئيس بوش الأكبر عمل مستشارًا في شركة «كارلايل» النفطية الكبيرة كمعظم الوزراء في الإدارة الأميركية الحالية؟ وهل لاحظتم أنّ الشركات التي دَعَمت الرئيس بوش في حملته الانتخابية كانت صاحبة النصيب الأكبر من عقود إعادة إعمار العراق، إذ تم توزيعُ الصفقات والعقود على الأصدقاء والمقرَّبين ـ كلٌّ حسب قربه وخدماته للرئيس؟ ويجب أن لا ننسى أيضًا طريقةَ اختيار المرشحين لمنصب الرئاسة الأميركية: فالذي يختار المرشّح ويَطْرحه للانتخابات جماعةٌ محدودةٌ جدًا لا يَعْرف غيرُ اللّه عزّ وجلّ أهدافَها ومشاريعَها، لكنْ لا شكّ أبدًا في أنّها تختار مَنْ يَخْدم ويمثّل مصالحَها بالدرجة الأولى والأخيرة. لهذا يرى الكثيرون أنّ الهدف الرئيسي من اختيار جورج بوش الابن لدخول الانتخابات جاء لأغراض **نفطية** بالدرجة الأولى؛ فقد أرادوا منه تأمينَ نفط بحر قزوين من خلال احتلال أفغانستان والسيطرة على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، ألا وهو مخزون العراق، وذلك أيضًا عن طريق الاحتلال. إذن، هناك أهداف محددة جدًا وضيقة جدًا من وراء تعيين هذا الشخص لا ذاك في منصب معين. ولا شكّ أنّ الجماعة أو العُصبة التي تقوم باختيار شخص ما لمنصب ما في أميركا تَسْتخدم بينها وبين نفسها عبارةَ: «هذا من جماعتنا، ديروا بالكم عليه!»

ولا داعي للتذكير كيف يصل أعضاءُ الكونغرس إلى مناصبهم. فمن المعروف أنّ الوصول إلى البرلمان في بلاد العسل والحليب هو عملية تجارية بامتياز، ويجب أن يُنْفِقَ مَنْ يبتغيها مئات الملايين من الدولارات قبل أن يضع رجلَه على عتبة الكونغرس. وبالتالي فإنّ الجهة أو الشركة التي تموّل حملة أيّ عضو لا بدّ وأن تحظى بدعمه ودفاعه في الكونغرس عنها وعن مصالحها. وقد حدّثني شخص عربي من الحزب الديموقراطي الأميركي كيف انخرط وبَرَزَ في صفوف الحزب، لكنْ ليس بسبب عبقريته السياسية بل بفضل توصية عليا جاءت من خلال مكالمة هاتفية أجراها قياديٌّ نافذٌ مع فرع الحزب في المدينة التي يقطن فيها أخونا العربي.

ومؤخّرًا صَدَر كتابٌ جديدٌ في أميركا بعنوان: **أسرةٌ حاكمةٌ أميركية: الأرستقراطية والثروة وسياسات الخداع في منزل آل بوش** لمؤلفه كيڤين فيليپس، الجمهوري السابق، يَكْشف أسرارًا تَجْعلنا نترحم على القبائل والعشائر والعوائل العربية الحاكمة. ففي هذا الكتاب يقوم المؤلف بتغطية تاريخية للأجيال الأربعة الأخيرة من آل بوش، التي صعدتْ درجات سلّم النفوذ والسلطة منذ الحرب العالمية الأولى، ونجحتْ في التغلغل في عمق مؤسسة الحكم الأميركية. ويسلّط المؤلّف في هذا السياق أضواء كاشفة على الأنساق العليا في مؤسسة السلطة الأميركية، والطرائق التي يتم بها نسجُ خيوط العلاقات والمصالح بين أفرادها، والآليات التي يتحوّل بعدها هؤلاء الأفرادُ إلى مسؤولين وصنّاع قرار يتحكّمون في مصائر البلاد. وهو يقول إنّ قوة هذه الشبكة من العلاقات المترابطة المتغلغلة كخيوط العنكبوت في بنية السلطة الأميركية ليست مستمدة من قوة العائلات التي ينتمي إليها هؤلاء الأفرادُ أو من ثرائها الفاحش فقط، بل مستمدة ـ بالإضافة إلى ذلك، وربما قبل ذلك ـ من العلاقات التي تُنشئها تلك العائلاتُ مع الأجهزة والمؤسسات التي تدير دفّة الأمور، أو تؤثّر بشكل

لا تَنْخدعوا أيُّها العرب بالغربيين؛ فهم ليسوا أقلّ عنصريةً ومافيوزية منكم إنْ لم يكونوا أكثر!

مباشر أو غير مباشر في مجريات السياسة الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة الأميركية. ويقول المؤلِّف إنّ عائلة بوش، التي يعرفها معظمُ الأميركيين من خلال الصور الجماعية التي يتمّ نشرُها من حين إلى آخر لأفراد العائلة، وتضمّ الأجدادَ والجدات والأحفادَ والحفيدات، أو تُظْهر بعضَ أفرادها المعروفين ـ وعلى رأسهم الرئيسُ ووالدُه بالطبع ـ وهم يرتدون ملابسَ رعاة البقر في مزارعهم الريفية الخاصة، هي واحدةٌ من تلك العائلات التي كانت حاضرةً على الدوام بالقرب من مراكز القوة الاقتصادية والسياسية في أميركا عبر أجيالها الأربعة الأخيرة، حتى تحوّلتْ إلى نوع من العائلات الحاكمة التي لا تختلف عن العائلات المماثلة الموجودة في مناطق أخرى من العالم.

ويذهب المؤلف أيضًا إلى أنّ تاريخ العائلة كله مَشُوب بالغموض وبالخداع المحسوب. ولكنّ ذلك الخداع لم يستطع أن يُخفي الخيوطَ التي مدّتها مع كافة الجهات التي تشكّل الجهازَ العصبيّ للدولة الأميركية، مثل وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وشركات النفط العملاقة، والمجمّع الصناعي الأميركي، وجامعة ييل، ووول ستريت (حيّ المال والأعمال في أميركا)، ومؤسسة نوّاب الرئيس، ومؤسسة الرئاسة في النهاية.

ويحاول المؤلِّف الربطَ بين عائلة بوش وبين غيرها من العائلات الأرستقراطية العريقة في أوروبا. فيشبّه عودةَ آل بوش إلى سدة الرئاسة بعد ثماني سنوات من الانقطاع بعودة آل ستيوارت إلى دائرة النفوذ في بريطانيا في القرن السابع عشر، واستعادةِ أسرة البوربون الفرنسية لنفوذها في فرنسا عام ١٨١٤ بعد أن أطاحت بها الثورةُ الفرنسية من الحكم قبل ذلك التاريخ بخمسة وعشرين عامًا. ويتوصّل الكاتب إلى أنّ عائلة بوش قد قامت على نحو منهجي باستخدام إمبراطوريتها المالية وإمبراطوريتها الاجتماعية للوصول إلى البيت الأبيض، على نحوٍ يَضْرب جوهرَ فكرة «الديموقراطية الأميركية» في مقتل، ويَجْعل «الآباء المؤسِّسين» للولايات المتحدة يتململون في قبورهم.

وإذا كان ربُّ البيت للطبل ضاربًا، فشِيمةُ كلّ أهل البيت الرقصُ إذنْ. فالحال أنّ الشللية تبدأ من أعلى إلى أسفل، بحيث تصبح كلُّ المؤسسات والهيئات الأميركية المزعومة بُؤَرًا للمصالح المشتركة والعصبيات المغلقة. فهناك معاهد ومراكز في أميركا لا يُرى فيها سوى أشخاص من طينة واحدة، كي لا نقول من دين أو طائفة واحدة. وغالبًا ما تَصْدع تلك المراكزُ والمعاهدُ رؤوسَنا بكذبة الموضوعية والنزاهة والتنوع، في حين يكون أعضاؤها مختارين بعناية فائقة من اتجاهٍ ولونٍ محددَيْن. وكم تفاجأتُ عندما وَجدتُ أنّ الأغلبية العظمى في بعض مراكز البحث والاستشارة الخطيرة في أميركا هم من اليهود دون غيرهم: فالمدير يهودي، وسكرتيرتُه يهودية، ونائبُه يهودي، ومستشارُه يهودي، ومعظمُ منسوبيه من اليهود. وينطبق الأمرُ ذاتُه على المعاهد الأخرى التي تجد أعضاءها كما لو أنّهم مبرمَجون كالكومبيوتر ليُنْتجوا شيئًا واحدًا محدّدًا من الفكر والمعرفة والسياسة. ولعلّ المراكز التي أنشأها «المحافظون الجدد» في الأعوام الأخيرة مثال ساطع على ذلك.

وما ينطبق على الداخل الأميركي يكاد ينطبق حرفيًا على التعامل مع الخارج. فقد قُيِّض لي ذات مرة أن أَحْضر مؤتمرًا تنظِّمه الولاياتُ المتحدة في إحدى الدول العربية حول العلاقة بين أميركا والعرب. وكم كانت صدمتي كبيرةً عندما اكتشفتُ أنّ معظم المشاركين والمدعوِّين من العرب إلى المؤتمر كانوا تقريبًا من صنف واحد لا شريك له؛ فمعظمهم ـ إنْ لم نقل كلّهم ـ كانوا من أنصار الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة. حاولتُ أن أجد بعضَ الأصوات المعارضة داخل المؤتمر، فلم أجد إلاّ واحدًا متذبذبًا ربما دَعَوْه لحضور المؤتمر لكي يسدّوا أفواهَ الصحفيين الطفيليّين من أمثالي عندما يسألونهم عن كون المشاركين من لون

واحد تقريبًا فيجيبونهم بالقول: «هذا غير صحيح، ألا ترون في المؤتمر فلانًا المعروفَ بانتقاداته للولايات المتحدة؟» يا الله كم كانت عمليةُ اختيار المشاركين في ذلك المؤتمر دقيقةً ومرتّبةً ومحكمةَ الإغلاق! لم أستطعْ طبعًا قمعَ فضولي، فسألتُ أحد الصحفيين: «أين فلان الفلاني المعروف بعدائه الشديد للسياسات الأميركية في العالم العربي؟ لماذا لم يدعوه إذا كانوا يريدون التحاورَ مع العرب حول مستقبل العلاقات مع أميركا؟ أليس الحوار، كالسلام، بين الأعداء والمتخاصمين، لا بين الأصدقاء والحلفاء؟ أين الجماعة الفلانية ذات الشعبية الهائلة في العالم العربي، ولماذا لم تحضر المؤتمر؟ لماذا دعوا إلى المؤتمر بعضَ النَّكِرات التي لم يَسْمع بها إلاّ بعضُ العرب؟ على مَنْ يضحكون؟» والأنكى من كل ذلك أنّ زميلاً كان يحاول أن يُعدّ برنامجًا إذاعيًا خلال المؤتمر يَجْمع بين عدد من الأميركيين والعرب، فتدخّل منظّمُ المؤتمر الأميركي ليَقْترح عليه حتى أسماءَ الأشخاص من الطرف العربي، فردّ عليه زميلي قائلاً: «أرجوك أن تختار ممثّلي الجانب الأميركي واتركْ لي اختيارَ ممثلي الجانب العربي.» لكنّ صاحبنا الأميركي لم يستسغ ذلك الاقتراح كثيرًا؛ فهو يريد أن يَفْرض على البرنامج أسماءَ المتحدِّثين العرب كي يكون البرنامجُ في اتجاه واحد يَخْدم وجهةَ النظر الأميركية فقط. في تلك اللحظات تذكرتُ عبارةَ نيكسون الشهيرة عندما سأله أحدُ الصحفيين عن دعم أميركا المطلق لبعض الطغاة في أميركا اللاتينية كالديكتاتور الفلاني، الذي وصفه الصحافيُّ للرئيس بأنّه أسوأ من أولاد الزنا، هذا في الوقت الذي تتشدق فيه الإدارةُ الأميركية بشعارات حقوق الإنسان والديموقراطية. فأجابه الرئيس نيكسون بعنجهية وسخرية واضحتين: «صحيح أنّ الديكتاتور الفلاني قد يكون ابن زنا، لكنّه ابن الزنا بتاعنا» أو بالأحرى «من جماعتنا.» هلا، والله!

الشللية الأميركية في الإعلام

لما كادت وسائل الإعلام الأميركية أن تكون مملوكةً لبضع عائلات فقط، فإنّه لا بدّ في النتيجة من أن تكون عائليةً وعشائريةً على طريقتهم. فمعظم وسائل الاتصال والدعاية في أميركا، من إذاعات وتليفزيونات وصحف ومجلات ودُور إنتاج إعلامي وترفيهي، مملوكةٌ لعائلات ثرية جدًا داخلة في تحالف عضوي مع المؤسسات الحاكمة. لهذا تراها تردِّد ما يقوله البيتُ الأبيض ومشتقاتُه بشكل ببغائي. لا بل إنّه من الصعب جدًا التمييز بين تليفزيون وآخر من حيث السياسة التحريرية، إذ تبدو كلُّ التليفزيونات كما لو أنّ لها رئيسَ تحريرٍ واحدًا. ويلاحِظ المراقبُ في السنوات العشر الأخيرة أنّ الشركات الأخطبوطية التي تَمْتلك وسائلَ الإعلام تتمركز وتضيق أكثر فأكثر إثر حصول اندماجاتٍ فيما بينها، حتى لم يعدْ عددُها يتجاوز الأربعة، نشاطاتُها الأساسيةُ لا علاقة لها بالإعلام، كما يقول الخبير الإعلامي الدكتور أسعد أبو خليل. وهذا الأخير يَسْتشهد بكتاب عن احتكار الإعلام يقول فيه مؤلِّفُه إنّ شركةَ جنرال إلكتريك ـ وهي شركة تعلن عن نشاطها في مجال الكهرباء وتَمْتلك شركةَ أم. بي. سي التليفزيونية وشركاتِ مطبوعات ـ لا تعلن للمشاهدين أو حتى للقراء أنّها شركة صناعة تسلّح أيضًا؛ لا بل إنّ ما يسمّى بـ «الحافز النووي،» وهو الوسيلة التي تؤدي إلى انفجار القنبلة النووية، يُصنع في مصانعها. وانطلاقًا من هذه المعلومة يصبح من البدهي التساؤلُ عن موقف الخط التحريري لقناة أم. بي. سي من مسائل الإنفاق الهائل والمتزايد في الولايات المتحدة على التسلح. فهل سيناهض تليفزيونُها سياساتِ كبح التسابق النووي مثلاً؟ هل سيكون حرًا ومستقلاً ونزيهًا وموضوعيًا عندما يتعلق الأمرُ بمصالح تلك الشركة واهتماماتها؟ وكيف يكون الإعلامُ حرًا في أميركا أصلاً إذا كان مملوكًا ويَخْدم جهاتٍ معينةً، أو بالأحرى دوائرَ مغلقةً صاحبةَ مصالح محددة؟

. فـــيـــصل القـــاسم .

يا ليت حقّقْنا رُبْعَ ما حقّقته الديموقراطية الغربيةُ «القبليّة» ولا ضيرَ وقتها أن نعاقر بعض مساوئها!

ليست شركة جنرال الكتريك هي الوحيدة التي تملك وسائل إعلام؛ فالعديد من الشركات الصناعية والعسكرية الكبرى تَمْتلك صحفًا ومجلات وتليفزيونات ودُورَ نشرٍ كبيرةً. بعبارة أخرى، فإنّ مَنْ يدير السياسةَ والاقتصادَ والإعلامَ في أغلب الأحيان هي الجهةُ ذاتُها، وهي ـ كما قلت ـ مرتبطة حتى أذنيها بالمؤسسة الحاكمة. لهذا لا تتفاجأوا مثلاً إذا اكتشفتم أنّ ريتشارد بيرل، مستشار وزارة الدفاع الأميركية وأحد مخططي الغزو الأميركي للعراق، يَمْتلك أسهمًا في صحيفة **الديلي تلغراف** البريطانية. وما أدراك ما **الديلي تلغراف**: إنّها، تلك الصحيفة التي نشرتْ تقريرًا كاذبًا حاولتْ فيه تشويهَ سمعة النائب البريطاني الشهير جورج غالاوي باتهامه بقبض أموال طائلة من الرئيس العراقي المخلوع صدّام حسين، لا لشيء إلاّ لأنّه عارض ـ بشدة ـ الحربَ على العراق. وتبيَّنَ فيما بعدُ زيفُ ادّعاءات الصحيفة التي وَجدتْ نفسَها مضطرةً إلى الاعتذار لغالاوي، الذي رفض اعتذارها وقال: «إنّ المبالغ التي لم أتقاضاها من صدام سأتقاضاها من **الديلي تلغراف** كتعويضٍ منها لي على تشويه سمعتي زورًا وبهتانًا!»

كم كنّا نأخذ على الصحفيين العرب ارتباطَهم بأجهزة الأمن والمخابرات في دولنا، حتى اكتشفْنا مدى عمق العلاقة بين كبار الصحفيين الأميركيين وأجهزة الاستخبارات والدوائر السياسية في بلادهم. لهذا علينا أن لا نتفاجأ عندما تقوم إحدى كبريات الصحف الأميركية بتغيير عنوانها الرئيسي بعد اتصالٍ من جهة ما. ولا تغرّنّكُم شعاراتُ الإعلام الحرّ التي تُمْطرنا بها أميركا؛ فلكلّ جماعةٍ صحفُها ومجلاتُها وإعلاميوها وصحفيوها، وللبيت الأبيض رجالُه الأوفياءُ في المجال الإعلامي. ولا تتفاجأوا إذا سمعتم مسؤولاً أميركيًا يقول عن هذا الصحفي الأجير أو ذاك إنّه «مِنْ رَبْعنا.» وهذا ينطبق على الداخل والخارج على حد سواء. فهناك صحفيون عرب «محسوبون» شحمًا ودمًا على الأميركيين، وهم الأَوْلى بالرعاية من غيرهم. لهذا مثلاً لا ترى إلاّ صنفًا محدّدًا من الصحفيين العرب في حفلات الاستقبال والنشاطات والفعّاليات الأميركية في الخارج. لا عجب، إذن، أن أَصْدرتْ وزارةُ الدفاع الأميركية قبيل غزو العراق تحذيرًا خطيرًا للصحفيين الذي كانوا يودّون تغطية الحرب قالت فيه إنّ كل مَنْ لا ينضوي تحت العباءة الإعلامية الأميركية معرّضٌ للقتل لأنّ «طائراتنا» ستضرب كلَّ صحفي تراه خارج «دائرتنا» أو بالأحرى غيرَ منظّمٍ أو مشمولٍ في «لوائحنا.» بعبارة أخرى، كان ينبغي على الصحفيين ـ حسب النظرة الأميركية الشللية ـ أن يكونوا معنا أو ضدنا. وقد شاهدنا كيف تم قصفُ مكاتب إعلامية لمجرد أنها كانت تنقل وجهةَ نظر غير مستحبة للجانب الأميركي. وقد شاهدنا أيضا ظاهرةً خطيرةً جدًا أثناء الحرب ألا وهي ظاهرة «الصحفيون المرافقون،» أي الذين كانوا يغطُّون الحربَ مِنْ على ظهر البوارج والناقلات وربما الطائرات الأميركية. لا عجب، والحالة هذه، أنّ منظّمةً مثلَ «مراسلون بلا حدود» صَنَّفت الولاياتِ المتحدةَ في الدرجة الثامنة عشرة بين الدول مِنْ حيث توافُرُ الحرية الإعلامية، بعد كوستاريكا! كيف لا وأولادُ المسؤولين الأميركيين هم الذين يديرون المصالحَ الإعلامية. ولا تتفاجأوا إذا اكتشفتم أنّ مايكل باول، ابن وزير الخارجية السابق كولين باول، هو رئيس لجنة الاتصال الفيدرالية، وهي أشبهُ بوزارات الإعلام لدينا إنْ لم تكن أسوأ ـ فهي الإدارة المنظِّمة لشؤون وشجون كلّ ما يتعلق بالإعلام المرئي والإذاعي في البلاد. وبالتالي يخطئ مَنْ يظنّ أنّه لا رقابة في الولايات المتحدة. فهذه اللجنة على سبيل المثال هي التي تحدِّد ما هي الكلمات النابية المسموح استعمالها من قبل التليفزيونات والإذاعات، وفي أيّ وقت من اليوم. يا للنزاهة والحيادية الإعلامية!

بريطانيا ليست أفضل!

وما يَنْطبق على أميركا قد ينطبق على بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا، ذات التشابك والترابط الخطيريْن في المصالح والولاءات والعلاقات الشخصية. فبالرغم من تشدّق بريطانيا بأنّها صاحبةُ أقدم برلمان في الغرب، إلاّ أنّها ما زالت تُدار بعقلية عائلية أو فئوية على أساس الحسب والنسب والمصالح. لا عجب، إذن، أن قام الإعلامي البريطاني الشهير جيرامي باكسمان بتأليف كتاب هام جدًا بعنوان **مَنْ يحكم بريطانيا؟** شَرَحَ فيه ترابطَ الدوائر الضيقة التي تُمْسك بزمام القرار السياسي والاقتصادي والإعلامي في البلاد. فقد كَشَفَ مثلاً كيف أنّ ابن أحد اللوردات كان وزيرًا، وكانت زوجتُه مديرةَ مكتب رئيس الوزراء، وقريبٌ له كان في منصب المدير العامّ لهيئةِ الإذاعة البريطانية. ولا تتفاجأوا إذا اكتشفتم مثلاً أنّ خريجي جامعات وكليّات كامبريدج وأكسفورد وساندهيرست العريقة يسيطرون على مقاليد الحيّاة السياسية والعسكرية والاقتصاديةِ في البلاد. وقد حدّثني أحدُ خرّيجي كامبْريدج ذات مرة قائلاً: «نحن خرّيجي كامبريدج لا نَخْشى على مستقبلنا بعد التخرج؛ فوظائفنا مضمونةٌ سلفًا» ـ لكنْ ليس لأنهم دائمًا الأكفأ والأفضل بل لاعتبارات المحسوبية والولاء والعقليات. وقلّما تجد مسؤولاً كبيرًا في بريطانيا ليس متخرجًا من تلك الجامعات التي كان دخولُها مقتصرًا على شرائح معينة، تمامًا كما كان ومايزال دخولُ «مدرسة الإدارة» في فرنسا ـ مثلاً ـ مقتصرًا أيضًا على نوعية معينة من الأشخاص. وكم كنتُ أضحك عندما أرى أنّ ابنة مسؤول بريطاني كبير قد أصبحتْ وزيرةً أو وكيلةَ وزارة، وأصبح زوجُها شخصًا مهمًا في إدارة ما، لا لشيء إلاّ لكونهما ينتميان إلى عائلة أو دائرة معينة أو نادٍ خاص لا يدخله إلا المختارون. وقد فضح الكاتب المسرحي البريطاني الشهير جون مغراث تركيبةَ المجتمع البريطاني عندما أنشأ فرقةً مسرحيةً أَطْلق عليها اسم «سبعة على سبعة وثمانين،» وكان يَقْصد بذلك أنّ سبعة بالمائة من البريطانيين يملكون سبعةً وثمانين بالمائة من الثروة. إنّها شبكة مرعبة من العلاقات والمصالح التي لا تختلف كثيرًا عن صفقات المافيا والعشائر والقبائل والعوائل. إنّها المحسوبية في أبشع صورها.

أسوأ ما عندهم!

كيف تختلف الأنظمةُ الأميركية والأوروبية بعد كل ذلك عن النظم العائلية والعشائرية والطائفية السائدة في بلداننا العربية، حيث تُمارَسُ الشللية بامتياز وتستأثر عشيرةٌ أو قبيلةٌ أو طائفةٌ أو عائلةٌ أو جماعةٌ بكل شيء تقريبًا؟ لا تنخدعوا أيُّها العربُ كثيرًا بالغربيين؛ فهم ليسوا أقلَّ عنصريةً ومافيوزيةً منكم إنْ لم يكونوا أكثر. وهم ليسوا أرحم منكم عندما يتعلق الأمرُ بحماية امتيازاتهم؛ فهم مستعدون أن يُحرقوا الأرضَ وما عليها عندما يهدِّد أحدٌ مصالحَهم.

طبعًا لا أريد أن يَفْهم أحد من كلامي أنّني أؤيد الطريقة المتحجّرة والمتخلِّفة والمتعفنة التي تُدار بها دولُنا العربية على أساس المحسوبية الشنيعة لمجرد أنّ الغربيين يعملون بالمبدإ ذاته؛ فقد سَبَقْنا هؤلاء بالرغم من ذلك بسنين ضوئية في كل المجالات. وكما قال تشيرتشل ذات مرة: «قد يكون النظامُ الديموقراطي الغربي سيئًا للغاية، لكنّه أفضل الموجود.» ولا شكّ أنّ تشيرتشل كان يَعْرف أنّ المحسوبية والشللية والعنصرية والعشائرية بمختلف أنواعها هي من آفات ذلك النظام. فيا ليت حقَّقْنا ربعَ ما حققته الديموقراطيةُ الغربيةُ «القَبَلية،» ولا ضيرَ وقتَها أن نعاقِرَ بعضَ مساوئها ومساوئهم القبيحة. لكنّنا، للأسف الشديد، لا نضاهيهم إلاّ في أسوإ ما عندهم، كما فعلنا ونفعل دائمًا. هلا واللّه!

قطر